

تقييم الأداء لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية باستخدام مؤشرات السيولة والربحية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

Evaluating the performance of Al-Mansour Pharmaceutical Industries and Medical Supplies Company using liquidity and profitability indicators (2014 – 2021)

أ.د. حنان عبد الخضر الموسوي

الباحث منتظر عبد الحسن عمران

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

Prof Dr. Hanan Abdel Khader Al Musawi

Researcher Muntadhar Abdel Hassan Omran

Faculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73\(A\).16741](https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73(A).16741)

الملخص:

تعد الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية من الصناعات الحيوية والمهمة والتي تنال اهتمام كبير لدى أغلب البلدان، لارتباط الدواء بصحة الأفراد وصحة المجتمع ككل. وقد استمد البحث أهميته من أهمية الدواء في حياة الإنسان ومدى ارتباطه بالأمن القومي والدوائي، وقد افترضت هذه الدراسة بأن الشركة محل الدراسة قد عملت بشكل كفوء خلال مدة الدراسة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي بدورها ممكن أن تسهم في تطوير الصناعة الدوائية لدى شركات صناعة الدواء بشكل عام وفي شركة المنصور بشكل خاص، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هي قلة اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي بشكل عام وصناعة الدواء بشكل خاص مع أنها تعد من الصناعات ذات الربحية الجيدة وتمتاز بأهميتها القومية، وكذلك قلة



التخصيصات المالية لوزارة الصحة للتعاقدات مع شركات الأدوية والتي أثرت بشكل عام على صناعة الدواء المحلية كونها تعتمد بشكل كبير على العقود المحالة إليها من وزارة الصحة. الكلمات المفتاحية: تقييم كفاءة الأداء، شركة المنصور للصناعات الدوائية، مؤشرات السيولة والربحية.

Abstract:

Pharmaceutical industries and medical supplies are considered vital and important industries that receive great attention in most countries, because medicine is linked to the health of individuals and the health of society as a whole.

The research derives its importance from the importance of medicine in human life and its relationship to national and pharmaceutical security. The development of the pharmaceutical industry with pharmaceutical companies in general and in Al-Mansour Company in particular, and among the most prominent results that have been reached is the lack of state interest in the industrial sector in general and the pharmaceutical industry in particular, although it is one of the industries with good profitability and is characterized by its national importance, as well as the lack of financial allocations The Ministry of Health deals with contracts with pharmaceutical companies, which generally affected the local drug



industry, as it relies heavily on contracts referred to it by the Ministry of Health.

Keywords: Evaluating performance efficiency, Al-Mansour Pharmaceutical Industries, liquidity and profitability indicators.

المقدمة:

تعد عملية تقييم كفاءة الأداء أمراً مهماً وأساسياً في تصحيح عمل الوحدات الاقتصادية لما لها من أهمية في تحديد المشاكل والانحرافات والأخطاء أثناء تنفيذ الأعمال، بالإضافة إلى ذلك ارتباط الكثير من الخطط والأهداف الخاصة بالمشاريع بشكل عام بنوعيتها المشاريع العامة والخاصة بالخطط الاقتصادية والقومية للبلد.

ولا يخفى على أحد ما للدواء من أهمية في حياتنا بشكل عام، إذ يتزايد الطلب على صناعة الدواء يوماً بعد آخر نتيجة للنمو السكاني العالمي وكذلك نتيجة للحروب والأوبئة والأمراض التي مر بها العالم لاسيما في عام ٢٠١٩ وما بعده حيث عانى العالم من أزمة كورونا والتي عصفت بالعالم أجمع لتؤدي إلى وفيات كبيرة، إذ تجاوزت الوفيات (٦ ملايين) حالة وفاة لغاية النصف من عام ٢٠٢٢، وكذلك تجاوزت حالات الإصابة المؤكدة (٥٦٥ مليون) حالة لغاية النصف من عام ٢٠٢٢ بحسب آخر إحصائية لمنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن الأمراض التي يعاني منها المجتمع بشكل عام ومنها الأمراض المزمنة وغيرها.

ويعتبر العراق موطناً جيداً لهذه الصناعة إذ نتيجة لمعاناة العراق من حروب وأزمات طوال الفترات الماضية والتي أدت إلى أمراض كثيرة ونتيجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام بالإضافة إلى



الإصابات الناتجة من الحروب والعمليات الإرهابية، ونظراً للنمو السكاني الحاصل فأن هناك حاجة متزايدة للاستهلاك الدوائي، بالإضافة لما يمكن الاستفادة منه في تصديره إلى الأسواق الخارجية في حالة وجود فائض عن الحاجة، ونتيجة للأهمية التي يمثلها هذا القطاع الصناعي لذا فقد تم اختيار موضوع البحث والذي يحمل العنوان: تقييم الأداء لشركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية باستخدام مؤشرات السيولة والربحية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

أهمية البحث: - Research Importance

أستمد البحث أهميته من أهمية الدواء كسلعة أساسية وضرورية في حياتنا، فضلاً عن أهميتها كسلعة اقتصادية تنتجها شركة المنصور للصناعات الدوائية، إذ تحاول البلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي وتبعاً لذلك تحقيق الأمن الدوائي.

أهداف البحث: - Aims of the Research

يهدف البحث لبيان مدى أهمية شركة المنصور باعتبارها جزءاً مهماً من منظومة صناعة الدواء في العراق وكذلك تحديد مدى كفاءة الشركة ومدى تحقيقها للأهداف المخططة مسبقاً ومعرفة التحديات التي تواجه صناعة الدواء في العراق.

فرضية البحث: - Research Hypothesis

يفترض البحث إن شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية قد عملت بشكل كفوء خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)، وحققت مساهمة جيدة في دعم الصناعة الدوائية في العراق تبعاً لذلك.

مشكلة البحث: - Research Problem

نظراً لأهمية الصناعة بشكل عام وصناعة الدواء بشكل خاص في تطور الاقتصاد العراقي والمساهمة بالنتائج القومي وحاجة العراق لمثل هكذا صناعات، لذا تولدت المشكلة بطرح السؤال الآتي:
إلى أي درجة ساهمت شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في الناتج القومي ودعم الصناعة الدوائية في العراق، وهل عملت بشكل كفوء خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)؟
المبحث الأول: تقييم كفاءة الأداء: أساسيات مفاهيمية ونظرية:

أولاً: مفهوم تقييم كفاءة الأداء Concept of Effic. Perf. Appraisal

قد ازداد الاهتمام بتقييم كفاءة الأداء خلال السنوات الأخيرة لما تمثله من مقياس مهم وواضح لمدى نجاح المشروع وإيضاح الاختلالات والانحرافات الحاصلة بتنفيذ المشاريع ومدى جدواها بالنظر لما تقدمه من مخرجات.

وعُرِّفَت الكفاءة Efficiency بأنها (القدرة على إنتاج أكبر كمية من المخرجات بأقل كمية ممكنة من المدخلات، أو بعبارة أخرى قدرة المنشأة على استخدام المزيج الأفضل من المدخلات مع الأخذ في الاعتبار أسعار المدخلات والتقنية الإنتاجية المستخدمة).^١

وبذلك تشير الكفاءة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى الحجم أو المستوى المطلوب من النتائج وبأدنى التكاليف، وتعد الكفاءة مقياساً مهماً لنجاح المؤسسات في أداء مهامها وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها. وبذلك يقوم مفهوم الكفاءة على عنصرين أساسيين هما: الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة، امتلاك القدرات المهاراتية في التوظيف السليم لتلك الموارد.

وتعدّ كفاءة الأداء مرحلة من المراحل الخاصة بالرقابة والتخطيط حيث تساهم بالكشف عن أداء الوحدة والنتائج التي تم تحقيقها في نهاية الفترة المحاسبية والتي تكون عادة سنة تقويمية واحدة مع بيان أسباب



تلك النتائج.^٢، وهذا التعريف ذو طابع محاسبي يستند إلى المقارنات بين النتائج والأرقام التي يتم التوصل إليها.

وكذلك عرفت بأنها (عملية تقييم الأداء التي تقام من قبل المنظمة أو المؤسسة من خلال مقارنة الأداء الفعلي والنتائج المتحققة مع الأداء المخطط، وتحديد الانحرافات ونقاط القوة والضعف في الأداء مع تحديد أسبابها)^٣، وفي هذا التعريف يتم إبراز عنصر الزمن وأهميته لتلافي الأخطاء الحالية وفي المستقبل وبما يضمن تحقيق الفاعلية والنجاح لمدى زمني أطول.

ويرى المعماري بأن تقييم كفاءة الأداء تسعى إلى المقارنة بين الأهداف المرسومة والأهداف المتحققة، لإيجاد الانحرافات بينها ومحاولة إيجاد الحلول لتصحيح تلك الانحرافات، فضلاً عن دراسة الجوانب الوظيفية المختلفة لمعرفة مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة.^٤ ويرى آخرون إن تقييم الأداء هو يتمثل بتحقيق الأرباح والرفاهية الاجتماعية الناجمة عن العمليات الصناعية.^٥

وباختصار، يمكننا تعريف تقييم كفاءة الأداء بأنها عملية تحكم وإدارة وإقتصادية ومصممة لتحديد أوجه القصور والانحرافات في سير عمل المشروع الاقتصادي، فضلاً عن تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة من خلال مقارنة النتائج والأهداف التي حققتها وحدات النشاط فعلياً بالمعايير والمؤشرات والأهداف المحددة مسبقاً، وتحديد نسبة الإنجاز ومدى الانحراف، وتحديد الوحدات المسببة للانحرافات، ومن ثم اقتراح الحلول لمعالجة هذه الانحرافات بأسرع ما يمكن ضمن الأطر الزمنية لتجنب جميع المشاكل والمعوقات التي تمنع تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في الاستخدام الأمثل للموارد والتكلفة المنخفضة.



ثانياً: أهمية تقييم كفاءة الأداء Importance of Effect Perfor. Appraisal

تتضح أهمية تقييم كفاءة الأداء من دورها في مراقبة الأنشطة الاقتصادية وأهمية الأنشطة الاقتصادية نفسها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:^٦

١. تساعد الوحدات الاقتصادية على اكتشاف الاختلالات ومن ثم التوقف عن إهدار الموارد الاقتصادية وتفادي الأخطاء عند التخطيط للمستقبل، وكذلك عدم استمرار المشاكل والعيوب أو انتقالها إلى وحدة أخرى خاصة في حالة الترابط بين الوحدات الإنتاجية.

٢. وجود ارتباط بين عملية التخطيط وتقييم كفاءة الأداء، وذلك لأن عملية تقييم كفاءة الأداء توضح مدى تنفيذ الخطة ومدى تقدم العملية الإنتاجية وكذلك توجيه العاملين بالطريقة المثلى لتحقيق المهام الموكلة إليهم.

٣. تسهل تحديد الوحدات والجهات المسؤولة عن الانحرافات والتي تستهلك الموارد المالية والمادية والبشرية للمشروع دون نتائج صحيحة، وبعيداً عن القواعد المحددة والأداء الجيد.

٤. تساعد على تحديد برامج التدريب والتطوير التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية وتحديد الرواتب والحوافز والمكافآت التي ستقدمها للعاملين.

٥. تخلق شعور بالانتماء والمسؤولية تجاه الفرد العامل في الوحدة الاقتصادية، إذ أنه كلما علم أن أدائه وأنشطته تخضع للمراقبة والتقييم من قبل إدارته ومروسيه، فإنه بذلك سيبدل قصارى جهده لإنجاز المهام الموكلة إليه، ومن ثم مساهمته في تحقيق الأهداف.

٦. تساعد عملية تقييم كفاءة الأداء في صياغة السياسات والتوقعات وتوقعات الإنتاج المستقبلية وتحديد مدى الحاجة إلى الموارد والقدرة الإنتاجية في الفترات المستقبلية.



٧. تفعيل أداء السلطة الرقابية في عملها من خلال المعلومات التي يوفرها تقييم الأداء.^٧
من هنا نستنتج أهمية تقييم كفاءة الأداء، إذ أنها تسهم في تحديد قصور الأداء والجهات المسؤولة عن ذلك، فضلاً عن أهميتها كأداة لمتابعة تنفيذ الخطط الموضوعية سابقاً وتحديد كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وأهميتها في تحديد مدى الحاجة للتدريب ومساهمتها في وضع السياسات المستقبلية.
ثالثاً: وظائف ومراحل تقييم كفاءة الأداء

❖ وظائف تقييم كفاءة الأداء Functions of Economics Performance Evaluation

- إن وظائف عملية تقييم كفاءة الأداء الأساسية يمكن إيجازها بالآتي:^٨
- ١- متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعية ضمن الخطة الاقتصادية، ومعرفة مدى تحقيقها ضمن الفترة المحددة وبحسب الإمكانيات المتاحة للمشروع.
 - ٢- الرقابة على استخدام المدخلات الإنتاجية من خلال قياس الكفاءة الإنتاجية للتأكد من استخدام المشروع لمدخلاته بأقصى كفاءة وأقل هدر ممكن، وتحديد الانحرافات في سير العمل وتنفيذ ما هو مخطط.
 - ٣- تحديد الجهات المسببة لتلك الانحرافات والأخطاء في التنفيذ.
 - ٤- دراسة أسباب الانحرافات، ومحاولة إيجاد الحلول لمعالجتها بالوسائل المناسبة وبأقل كلفة ممكنة.
 - ٥- تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات.^٩
 - ٦- الضمان بأن يكون هناك نوع من التنسيق بين الخطط القطاعية والفرعية والخطة الاقتصادية القومية.^{١٠}



٧-تساهم بإيجاد الحلول لمعالجة الانحرافات والاختناقات بالوسائل المناسبة وكذلك الحيلولة دون تكرارها في المستقبل.^{١١}

ومما سبق يتضح إنه هناك جملة من الوظائف التي تضطلع بها عملية تقييم الأداء، الغاية منها تحقيق الأهداف الرئيسية التي تصبو إليها هذه العملية والتي تم ذكرها آنفاً.

❖ مراحل تقييم كفاءة الأداء

اتفق أغلب الاقتصاديين بأن عملية تقييم كفاءة الأداء لها ثلاث مراحل أساسية وهي:^{١٢}
المرحلة الأولى/ هي المرحلة الخاصة بجمع البيانات والإحصاءات اللازمة وهذه البيانات لا تقتصر على فترة زمنية معينة وإنما تأخذ في الاعتبار الفترات الزمنية المتفاوتة وذلك لمعرفة طبيعة التطور الصناعي لكافة أهداف الوحدة.

المرحلة الثانية/ في هذه المرحلة تتم عملية التحليل الاقتصادي للمشروع وكذلك التحليل الفني والمالي لمعرفة المنفذ من المشروع، ومقارنة النتائج الفعلية بالمخططة، وفيه تتم مراجعة الجوانب الفنية والمالية للمشروع.

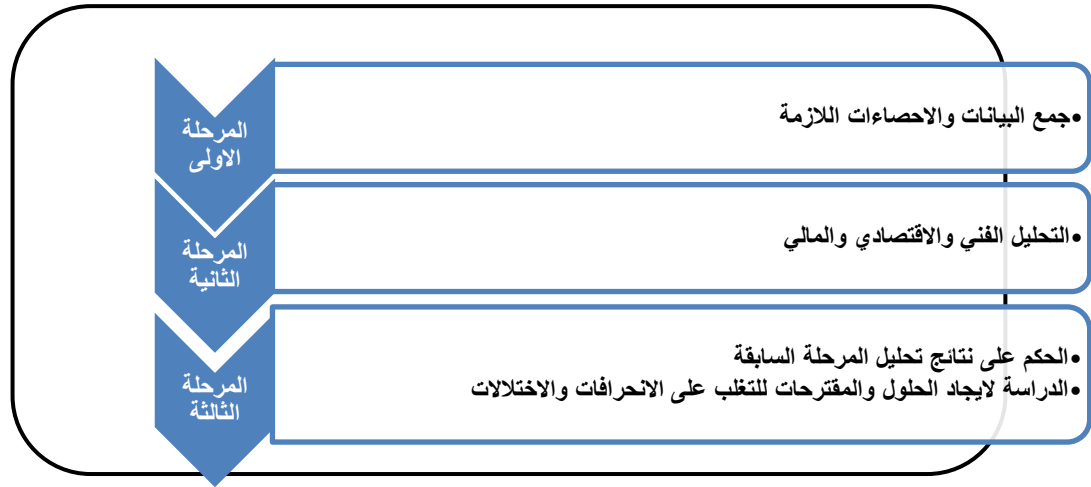
المرحلة الثالثة/ في هذه المرحلة يتم الحكم على النتائج التي توصل إليها التحليل في المرحلة السابقة لتحديد طبيعة الانحرافات، ودراستها لإيجاد الحلول الممكنة لها.

وفي الشكل رقم (١) توضيح للمراحل الثلاث التي تمر بها عملية تقييم كفاءة الأداء وبشكل مختصر.





شكل رقم (١) مراحل تقييم كفاءة الأداء



المصدر: من إعداد الباحثين

رابعاً: أنواع تقييم كفاءة الأداء

حدد الاقتصاديون أربعة أنواع رئيسة من تقييم كفاءة الأداء وهي:^{١٣}

١- تقييم كفاءة الأداء المخطط: ويقصد به تقييم أداء الوحدة الاقتصادية لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف المخططة من خلال مقارنة المؤشرات الفعلية والمخططة لفترة زمنية معينة والتي قد تكون شهرية أو فصلية أو سنوية أو قد تكون المدة متوسطة والتي تتراوح بين (٣-٥) سنوات، ومن خلال نتيجة هذا التقييم يمكن معرفة مقدار التطور في الأداء الفعلي للأنشطة.



٢-تقييم كفاءة الأداء الفعلي: ويقصد به تقييم أداء الموارد البشرية والمادية عن طريق المقارنة بين الأرقام الفعلية بهدف الوصول إلى الانحرافات الاختلالات الناتجة وتحديد مستوى الأداء باستعمال الموارد المحددة.

٣-تقييم كفاءة الأداء المعياري: ويقصد به المقارنة بين النتائج الفعلية والقيم المعيارية ويتم من خلال طريقتين:

الأولى/ تتم من خلال مقارنة النتائج التي تحققت مع القيم المعيارية التي وضعت كمقياس للحكم على النتائج.

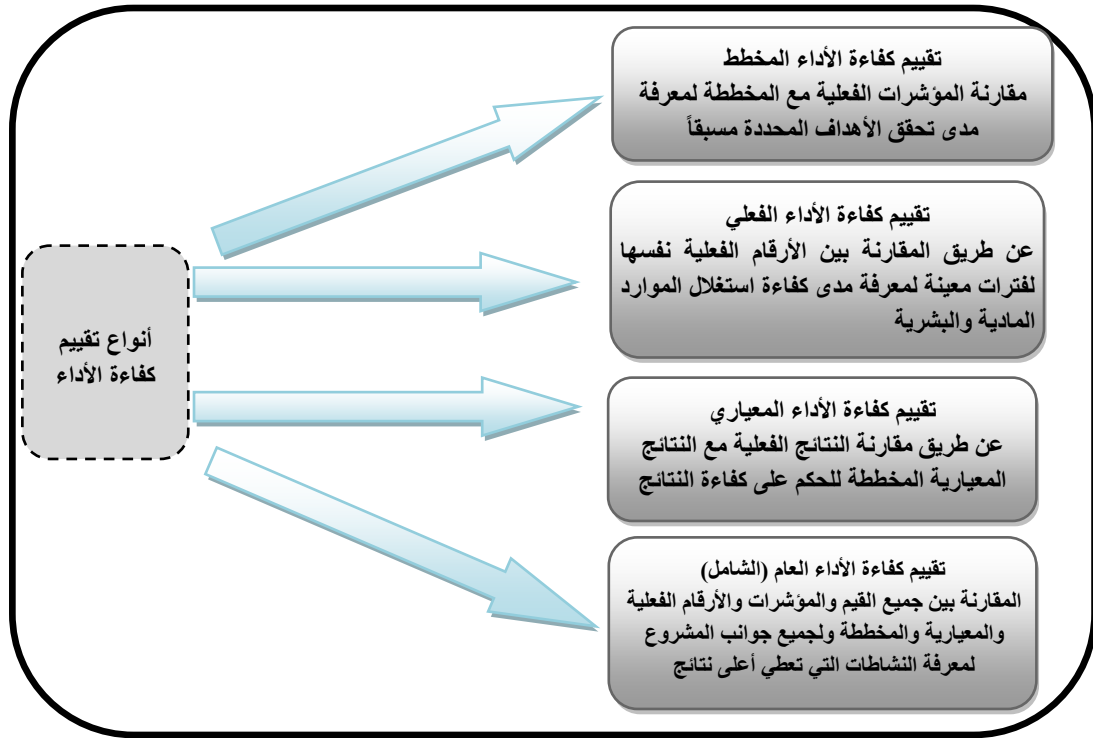
الثانية/ تتم من خلال مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع المعيارية.

٤-تقييم كفاءة الأداء العام (الشامل): ويقصد به شمول عملية التقييم كافة الجوانب في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية والقياس في المقارنة، وتتم عن طريق إعطاء أوزان لكل نوع من أنواع النشاط لتمييز النشاط الذي يعطي أعلى حجم إنتاج وأكثر أرباح. ومن خلال الشكل (٢) يمكن أن نوجز أنواع تقييم كفاءة الأداء والفرق بين كل نوع وآخر.





شكل رقم (2) أنواع تقييم كفاءة الأداء



المصدر: من إعداد الباحثين

خامساً: مفهوم معايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء:

The concept of performance evaluation criteria and indicators:



ويمكن أن نميز بين المؤشر والمعيار من خلال المفهوم:^{١٤} إذ يعرف المعيار Standard بأنه (النتائج والانجازات التي ينبغي تحقيقها لوحدة ما في ظل الظروف والإمكانات المتاحة)، بينما يعرف المؤشر Indicator بأنه (الأداة التي تحدد وتقدم فكره عن مستوى تقدم الأداء أو النشاط الذي تقوم بقياسه). وقد عرف الدوري المعيار بأنه "وسيلة قياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة، وقد يأخذ هذا المعيار أشكالاً مختلفة، فقد يكون قاعدة قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تغذي بمعلومات إحصائية من واقع المشروع أو الشركة أو الوحدة الاقتصادية"^{١٥} وكذلك عرف المؤشر بأنه "وسيلة لقياس الأداء أو التقدم تجاه تحقيق الأهداف العلمية للمؤسسة أو الوحدة، وتساعد الوحدة على فهم أهداف المؤسسة وكيفية تحقيقها بشكل جيد".^{١٦}

سادساً: المعايير المستخدمة في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية:

وان هذه المعايير ستستخدم بشكل مباشر لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في العمل وتشمل هذه المعايير ما يأتي:

١- مؤشرات السيولة

أ - نسبة التداول Current ratio: يوضح هذا المعيار عدد المرات الممكنة لتغطية المطلوبات المتداولة من قبل الموجودات المتداولة، والمقدار الممكن إن تنخفض فيه قيمة الموجودات المتداولة دون التعرض لمشاكل ومخاطر مالية نتيجة التعسر المالي، ومن الممكن احتسابها من خلال المعادلة الآتية:^{١٧}

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$



ب- نسبة السيولة النقدية Cash ratio: تعدّ نسبة السيولة النقدية أقل المؤشرات استخداماً، إلا إنها مفيدة ومهمة لمعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها دون اللجوء إلى الأصول الموجودة لديها، بالإضافة إلى التعرف على المركز النقدي للوحدة ومقارنتها مع غيرها من المنافسين، ويمكن احتساب هذه النسبة من الصيغة التالية:^{١٨}

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق و النقد المصروف}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100\%$$

٢- مؤشرات الربحية

أ- معدل العائد على الموجودات Return on Assets: يقيس هذا المعيار إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات وهو شامل لقياس فاعلية الإدارة وقدرتها على تحقيق الربح من الموارد المتاحة لها، ويمكن احتسابه من خلال الصيغة التالية:^{١٩}

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100\%$$

ب- معدل العائد على الاستثمار Return On Investment: يقيس هذا المعيار قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها على تحقيق عائد لكل دينار مستثمر في الوحدة الاقتصادية من خلال توليد الأرباح الصافية، ويحتسب من خلال المعادلة الآتية:^{٢٠}

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}} * 100\%$$



المبحث الثاني: تقييم كفاءة أداء شركة المنصور لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ جانب تطبيقي:

أولاً: شركة المنصور لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية: نبذة عامة

شركة المنصور لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة، شركة مساهمة خاصة وتسمى اختصاراً (IMAP) (Al Mansour Pharmaceuticals Industries Co.)، وتأسست الشركة بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ حسب شهادة التأسيس التي تحمل الرقم (٣٣٤٦) برأس مال مقداره (٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار، ضمن منطقة أبي غريب في محافظة بغداد على أرض تابعة إلى الدولة يجدد عقدها سنوياً، وتنتج العديد من الأدوية والمستلزمات الطبية، إذ يوجد لديها مجموعة من الخطوط الإنتاجية وتشمل:^{٢١}

١- خط إنتاج الحبوب: ويشمل هذا الخط (أجهزة التحضير ومكائن الكبس وحالات الكسوة وماكنة التغليف).

٢- خط إنتاج الشراب: ويشمل هذا الخط خزانات التحضير وخط التعبئة وكبس الأغذية وماكنة لصق اللبيل.

٣- خط إنتاج الماء المقطر: منظومة كاملة لإنتاج الماء المقطر لأغراض الإنتاج مع خطوط الإمداد. وتنتج الشركة منتجات عديدة وبعضها هي نتاج البحوث والدراسات الخاصة بالشركة، ويمكن توضيحها في جدول رقم (١)



جدول (١) منتجات شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

ت	أسم المستحضر	نوع المنتج	الفعل العلاجي	أصل المنتج
١	أكسيمان Eximan	شراب	موسع للقصبات الهوائية ومقشع	منتج الشركة
٢	سلفومكسين Solvomaxin	شراب	مذيب للسعال	منتج الشركة
٣	دكسام	شراب	مضاد للالتهابات والحساسية	منتج الشركة
٤	بارامكسين Paramxin	شراب	مسكن للآلام وخافض للحرارة	منتج الشركة
٥	ليفامكسين	شراب	لعلاج الديدان الشائعة	منتج الشركة
٦	ميفامان Mefaman	معلق فموي	خافض للحرارة و مضاد للالتهابات ومسكن للآلام	منتج الشركة
٧	مترومان Metroman	معلق فموي	مضاد للطفيليات	منتج الشركة
٨	ناليمان Naliman	معلق فموي	مضاد بكتيري	منتج الشركة
٩	المنصور AL Mansour Mouth Wash	غسول فم	مطهر ومعقم	منتج الشركة
١٠	كولد - م Cold-M		مضاد للرشح والأنفلونزا	منتج الشركة
١١	بريزمان	حب	مضاد للحساسية	منتج الشركة
١٢	أبراكسام	حب	لعلاج الجهاز الهضمي والقولون	امتياز شركة سامراء
١٣	فنتومكسين Ventomaxin	شراب	موسع للقصبات الهوائية	منتج الشركة
١٤	بيبيليت Babylet	شراب	لمعالجة سعال الأطفال	منتج الشركة
١٥	هستامكسين Histamaxin	شراب	مضاد حساسية	منتج الشركة



١٦	توسيمان		معالجة الإسهال	منتج الشركة
١٧	بريفمان Brufeman Susp			منتج الشركة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وتقارير شركة المنصور للصناعات الدوائية

والمستلزمات الطبية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

وتهدف الشركة لتقديم المساهمة في تطوير ودعم حركة الصناعة بشكل عام وصناعة الأدوية بشكل خاص، وقد تم زيادة رأسمال الشركة لأكثر من مرة منذ تأسيسها ولغاية عام ٢٠٢١، إذ تم زيادة رأس المال في عام ٢٠٠٤ إلى (٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار وأدخلت أسهم الشركة الى سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٤، وتمت زيادة رأس المال مرة أخرى خلال الفترة الأخيرة ليصبح (٦,٤٦٩,٢٦٧,٣٥٠) دينار.

وفي عام ٢٠٢١ تم زيادة رأسمال الشركة الى (٩,٩١٤,٢٦٧,٣٥٠) دينار ، وذلك من خلال الاندماج بين شركة السرار للاستثمار الصناعي برأسمال مقداره (٣,٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار وشركة المنصور للصناعات الدوائية برأسمال مقداره (٦,٤٦٩,٢٦٧,٣٥٠) دينار، وذلك للقيام بأعمال تطوير مصنع الشركة للحصول على تصنيف (A) حسب نظام (GMP) مع الإبقاء على نفس الاسم، وبلغ عدد أسهم الشركة في عام ٢٠٢١ (٩,٩١٤,٢٦٧,٣٥٠) سهم، بقيمة للسهم الواحد تبلغ (دينار واحد)، لتبلغ قيمة أسهم الشركة بذلك (٩,٩١٤,٢٦٧,٣٥٠) دينار.^{٢٢}

ثانياً: مؤشرات السيولة:

أ- نسبة التداول: يمكن قياس نسبة التداول عن طريق قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، ومن الجدول رقم (٢) يتضح لنا إن نسبة التداول في عام ٢٠١٤ قد شكلت (٧.٩١ دينار) ويمكن من خلال هذه النسبة معرفة مدى مقدرة الوحدة على تغطية المطلوبات المتداولة ومدى الأمان



الحاصل لتغطية المطلوبات المتداولة، وقد ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠١٥ لتصل إلى أعلى قيمة لها ومقدارها (١٤.٨٤ دينار)، إلا إن هذه النسبة انخفضت في عام ٢٠١٦ لتصل إلى (١٠.٩٣ دينار) واستمر الانخفاض التدريجي ليصل في عام ٢٠٢١ إلى أدنى قيمة لها بمقدار (٠.٧١ دينار) وذلك نتيجة انخفاض حجم الموجودات المتداولة بسبب أعمال الصيانة والتوسع وكذلك بالمقابل نجد زيادة في حجم المطلوبات المتداولة وهو ما أدى إلى الانخفاض الحاصل.

جدول رقم (٢) نسبة التداول لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

السنة	الموجودات المتداولة (دينار) (١)	المطلوبات المتداولة (دينار) (٢)	نسبة التداول (دينار) (٣)	معدل التغير في نسبة التداول
٢٠١٤	٧٠٤٠٢٩٣٨١٣	٨٨٩١٤٠٥٩٨	7.918	-
٢٠١٥	٦٧٨٨٢٢٩٠٥٥	٤٥٧٢٥٠٤٧٥	14.845	87%
٢٠١٦	٦٧٤٤١٢٦٥٨٢	٦١٦٧٦٢٨٩٠	10.934	(26%)
٢٠١٧	٥٦٢٠١٧٥٠٨٧	٤٧٣١٦٣٨١٨	11.877	9%
٢٠١٨	٤٦٢٩٧١٤٠٦٩	١٨٣٧٩٤٢٨٧٩	2.518	(79%)
٢٠١٩	٢٢٥٢٥٣٦٦٨٦	١٤٣٧٨٥٨٠٤٠	1.566	(38%)
٢٠٢٠	١٠٩٠٦٩٤٣٧٥	٥٠١٧٠٩٣٨٥	2.173	39%
٢٠٢١	٥٢١١٥٩٠٢٧	٧٢٩٤١١٤٢٦	0.714	(67%)

المصدر: الأعمدة (١)، (٢) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور

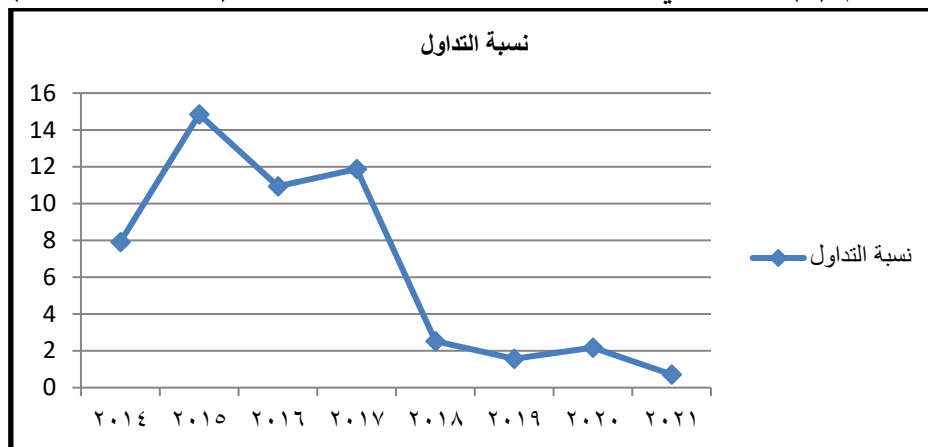
للسنوات (٢٠٢١-٢٠١٤)

* العمود (٣)، تم احتسابه من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رقم (١) على العمود رقم (٢).

* تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثين.

ويمكننا توضيح مقدار الزيادة والانخفاض الحاصل في نسبة التداول من خلال الشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) التغير في نسبة التداول لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

ومن خلال الشكل أعلاه نجد إن نسبة التداول قد ارتفعت ما بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ وبدأت بالانخفاض بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لتصل في عام ٢٠٢١ إلى أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة.

ب- نسبة السيولة النقدية: يمكن قياس السيولة النقدية من خلال قسمة الأصول النقدية في الصندوق والمصارف على المطلوبات المتداولة (المطلوبات قصيرة الأجل)، وكلما كانت نسبة السيولة عالية كلما دل ذلك على قوة الشركة وقدرتها على سداد التزاماتها دون الحاجة إلى بيع الأصول أو انتظار مبيعات جديدة، والعكس صحيح والجدول رقم (٣) يوضح نسبة السيولة النقدية خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (٣) نسبة السيولة النقدية لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

السنة	الأصول النقدية (دينار) (١)	المطلوبات قصيرة الأجل (دينار) (٢)	نسبة السيولة النقدية (دينار) (٣)	معدل التغير في نسبة السيولة النقدية
٢٠١٤	٢٢٠٣٢٢٤٥٩١	٨٨٩١٤٠٥٩٨	٢٠٤٧	-
٢٠١٥	١٧١٩٠٧٨٢٠٥	٤٥٧٢٥٠٤٧٥	٣٠٧٥	52%
٢٠١٦	١١٧٥١٥٠٩٥٨	٦١٦٧٦٢٨٩٠	١٠٩٠	(49%)
٢٠١٧	١٦٠٨٧٧٩٥٠٣	٤٧٣١٦٣٨١٨	٣٠٤٠	79%
٢٠١٨	٧٦٤٠٥٥٧٨	١٨٣٧٩٤٢٨٧٩	٠٠٠٤	(99%)
٢٠١٩	١١٦٨٤٨٠٧٨	١٤٣٧٨٥٨٠٤٠	٠٠٠٨	100%
٢٠٢٠	١٩٦٦٤١٩١٩	٥٠١٧٠٩٣٨٥	٠٠٣٩	388%
٢٠٢١	١٠٣٩٩٥٥٠٠	٨٨٢٥٦٨٠٤٤	٠٠١١	(72%)

المصدر: الأعمدة (١)، (٢) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور للسنوات (٢٠٢١-٢٠١٤)

* العمود (٣)، تم احتسابه من قبل الباحثين من خلال حاصل قسمة العمود رقم (١) على العمود رقم (٢).

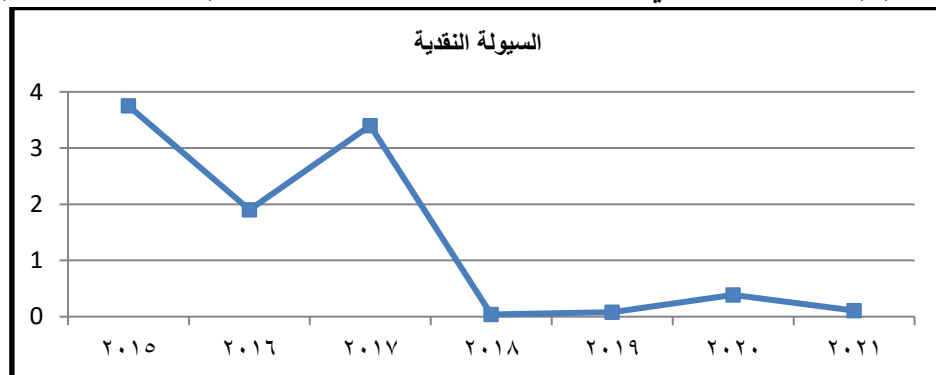
* تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثين.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة السيولة في عام ٢٠١٤ قد بلغت (٢٠٤٧) دينار وهذه النسبة قد ارتفعت في عام ٢٠١٥ لتشكل أعلى نسبة متحققة خلال مدة الدراسة لتبلغ بذلك (٣٠٧٥) دينار، بينما انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٦ وعاودت الارتفاع مجدداً في عام ٢٠١٧، إلا إن نسبة السيولة



النقدية قد حققت أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٨ لتشكل (٠.٠٤) دينار، وأخذت بالارتقاع في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ إلا إنها انخفضت مجدداً في عام ٢٠٢١ نتيجة لاستخدام أموال الوحدة في عمليات التوسع والتطوير وشراء الخطوط الإنتاجية بعد غلق الشركة في بداية شهر كانون الثاني ٢٠٢١ والشكل (٤) يوضح مقدار هذه التغيرات في نسبة السيولة خلال مدة الدراسة.

شكل (٤) مقدار التغير في نسبة السيولة لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

ومن الشكل أعلاه نلاحظ بأن مقدار التغير في نسبة السيولة بدأ يسجل انخفاضات متتالية منذ عام ٢٠١٨.

ثالثاً: مؤشرات الربحية

أ- معدل العائد على الموجودات: يبين لنا هذا المؤشر مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال الأصول الموجودة لديها في توليد الأرباح ومقدار العائد المتحقق نتيجة استخدامها في الإنتاج، ويمكن

احتسابها من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات، ويوضح لنا الجدول (٤) معدل العائد على الموجودات المتحقق خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (٤) معدل العائد على الموجودات لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

السنوات	صافي الربح (دينار) (١)	إجمالي الموجودات (دينار) (٢)	معدل العائد (دينار) (٣)	معدل التغير في معدل العائد على الموجودات
٢٠١٤	٣٦٩١٧٨٥١٤	٨١٦١٥٨٣٦١٤	4.52	-
٢٠١٥	٤٤٣٥٦٤٥٨٤	٨٠٠٦٢٠٦٦٧١	5.54	23%
٢٠١٦	(١٤٥٨٩٣٤٠٣)	٨١٤٣٤٥٠٥٨٩	(1.79)	(132%)
٢٠١٧	١٧١٣١٧١٠١	٨٠٥٠١٧٦٥٢١	2.12	(218%)
٢٠١٨	٧٦٠٩٥٨٣٠	٩٥٠٤٩٢٨٥٢٦	0.80	(62%)
٢٠١٩	(١٩٧٣١٢٩٥١٧)	٦٩٤٩٢٨٧٨٨١	(28.39)	(3649%)
٢٠٢٠	(٢٨٦٣٣٤٨٨٧)	٥٥٤٨٩٨٩٩٧٧	(5.16)	(82)
٢٠٢١	(٣٨٥١٣٤٨٢٣)	١١٠٤٩٨٣٦٠٤٦	(3.48)	(33%)

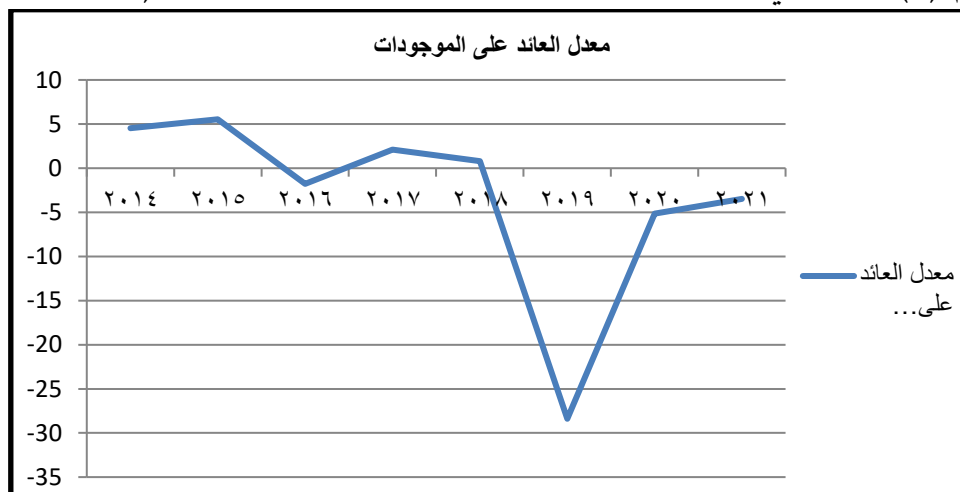
المصدر: الأعمدة (١)، (٢) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور للسنوات (٢٠٢١-٢٠١٤)،

* العمود رقم (٣) تم احتسابه من قبل الباحثان من خلال قسمة العمود رقم (١) على العمود رقم (٢).
 * تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثان.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ بأن عام ٢٠١٤ قد شهد تحقق استغلال الموجودات بشكل أدى للحصول على عائد بمقدار (٤.٥٢) دينار، وقد ارتفع مقدار هذا العائد في عام ٢٠١٥ لتشكل أعلى نسبة عائد على الموجودات خلال مدة الدراسة، بينما نجد إن أدنى معدل عائد على الموجودات قد حدث في عام ٢٠١٩

بسبب تحقيق خسارة كبيرة ناتجة عن الأدوية والمستلزمات التي تم إرجاعها، إلا إن هذه الخسارة بدأت بالانخفاض بشكل تدريجي، ونستطيع توضيح مقدار التغيير في معدل العائد على الموجودات خلال مدة الدراسة من خلال الشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥) التغيير في معدل العائد على الموجودات لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

ب- معدل العائد على الاستثمار: يقيس هذا المعيار مدى العائد على المبالغ المستثمرة في الوحدة الاقتصادية ويمكن قياسه من خلال قسمة صافي الربح على رأس المال المستثمر، والجدول رقم (٥) يوضح مقدار العائد على رأس المستثمر خلال مدة الدراسة.

جدول (٥) معدل العائد على رأس المال المستثمر لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)

السنوات	صافي الربح (دينار)	رأس المال المستثمر	العائد على الاستثمار	معدل التغيير في معدل
---------	--------------------	--------------------	----------------------	----------------------

العائد على الاستثمار	(دينار) (٣)	(دينار) (٢)	(١)	
-	5.70 %	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	٣٦٩١٧٨٥١٤	٢٠١٤
20%	6.85 %	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	٤٤٣٥٦٤٥٨٤	٢٠١٥
(133%)	(%2.25)	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	(١٤٥٨٩٣٤٠٣)	٢٠١٦
(217%)	2.64 %	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	١٧١٣١٧١٠١	٢٠١٧
(56%)	1.17 %	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	٧٦٠٩٥٨٣٠	٢٠١٨
(2707%)	(%30.50)	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	(١٩٧٣١٢٩٥١٧)	٢٠١٩
(86%)	(%4.42)	٦٤٦٩٢٦٧٣٥٠	(٢٨٦٣٣٤٨٨٧)	٢٠٢٠
(12%)	(%3.88)	٩٩١٤٢٦٧٣٥٠	(٣٨٥١٣٤٨٢٣)	٢٠٢١

المصدر: الأعمدة (١)، (٢) تم استخراجها من التقارير والحسابات الختامية لشركة المنصور
للسنوات (٢٠٢١-٢٠١٤)

* العمود رقم (٣) تم احتسابه من قبل الباحثين من خلال قسمة العمود رقم (١) على العمود رقم
(٢).

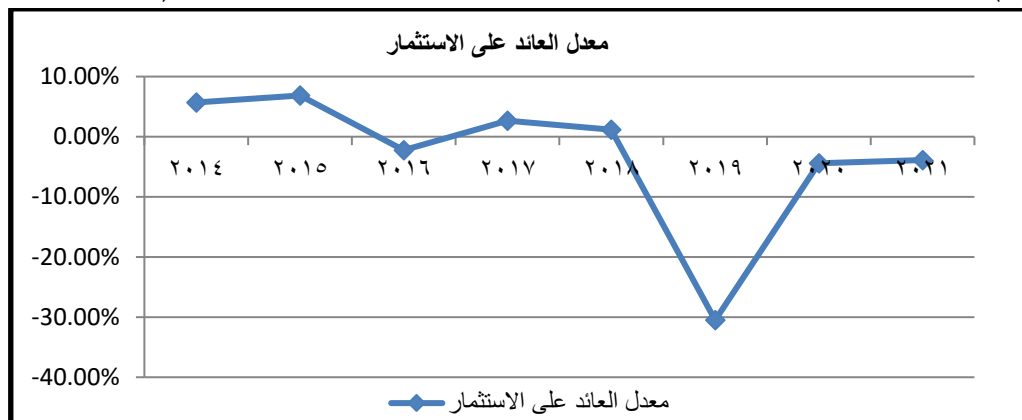
* تم احتساب معدل التغير من قبل الباحثين.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح إن عام ٢٠١٤ قد سجل معدل عائد ٥.٧% أي إن كل دينار مستثمر
ينتج عنه عائد بمقدار ٥.٧ دينار وهذا المعدل ارتفع في عام ٢٠١٥ ليصل إلى أعلى قيمة لمعدل العائد
على رأس المال المستثمر والذي بلغ (٦.٨%)، إلا أننا نلاحظ بأن معدل العائد قد انخفض في عام ٢٠١٦
ليصل إلى (- ٢.٢%) وعاود الارتفاع في عام ٢٠١٧ إلا أنه لم يستمر إذ أخذ بالانخفاض في السنوات
الأخيرة ليصل إلى أدنى قيمة له في عام ٢٠١٩ بمقدار (- ٣.٨%) وبدأ هذا الانخفاض بالتحسن على



التوالي في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، والشكل (٦) يوضح مدى التغير الحاصل بمعدل العائد على الاستثمار خلال مدة الدراسة.

شكل (٦) التغير بمعدل العائد على رأس المال المستثمر لشركة المنصور للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٥)

إذ يمكننا من خلال الشكل أعلاه ملاحظة مقدار الانخفاض في معدل العائد على الاستثمار في عام ٢٠١٩ والذي سجل أدنى معدل عائد على الاستثمار بينما نلاحظ إن أعلى معدل قد تحقق في عام ٢٠١٥.

رابعاً: تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها
 تتضمن عملية تقييم كفاءة الأداء تحديد المشكلات والانحرافات في تنفيذ خطط الإنتاج وتحديد كفاءة العمل عبر الوحدة الاقتصادية وتم تقييم أداء شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية من خلال المعايير والمؤشرات التي استخدمها الباحثان لإظهار مدى كفاءة أدائها للمدة (٢٠١٤-٢٠٢١)،

وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أظهرت أن الوحدة الاقتصادية تعاني من مشاكل كبيرة خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة، وأهمها عدم الاهتمام بفحص جودة المنتج، مما تسبب بإرجاع كميات كبيرة من قبل وزارة الصحة بسبب عدم مطابقتها الفحوصات المخبرية مما أدى إلى خسائر كبيرة، فضلاً عن خط إنتاج الحبوب الذي توقف عن الإنتاج منذ عام ٢٠١١، والذي يمثل ٦٠٪ من عمل الوحدة الاقتصادية.

وفي عام ٢٠٢١ توقفت الشركة عن الإنتاج وأقامت أعمال الصيانة والتوسيع لتلبية متطلبات وشروط وزارة الصحة، وكذلك متطلبات الحصول على تصنيف الفئة (A) وفق نظام (GMP) والتي تمنح صاحبها شهادة الجودة، مما سيؤدي إلى رفع اسمها في السوق وتحفيز الأطراف على إبرام العقود معها. وبدأت الشركة أعمالها في عام ١٩٨٩ برأس مال قدره (٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار، ثم تم زيادته إلى (٦.٤٦٩,٢٦٧,٣٥٠) دينار، وفي عام ٢٠٢١ تم زيادة رأس المال من خلال إصدار قرار بالاندماج مع شركة السرار ليلبلغ بذلك رأس المال الإجمالي (٣,٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار.

أما بالنسبة للنقدية المتاحة للشركة، فنلاحظ أنه في عام ٢٠١٤ سجلت السيولة النقدية المتاحة أكثر من (٢ مليار) دينار، وانخفضت هذه القيمة لعدة سنوات متتالية، مما أضعف التزام الشركة تجاه العملاء، إلا إن الشركة قد استمرت بالإنتاج رغم ذلك وتمكنت من تحسين وضعها وصلاً إلى عام ٢٠٢١ والذي شهد أكبر عملية توسع وصيانة وتطوير للخطوط الإنتاجية للشركة.

وحققت الشركة خلال المدة محل الدراسة إيرادات جديدة إذ تجاوزت في بعض السنوات (٣ مليارات دينار) نتيجة ارتفاع إنتاجيتها ومبيعاتها، لكنها واجهت مشاكل مختلفة في العمل نتج عنها ضعف الإنتاج والمبيعات وانخفاض الإيرادات، ومن هذه الإشكالات خارجية مثل المنافسة وقلة العقود من قبل وزارة



الصحة، وعدم وجود دعم من قبل الدولة للصناعة الدوائية، وكذلك إشكالات داخلية مثل إيقاف بعض خطوط الإنتاج وإعادة بعض المنتجات بسبب إهمال العاملين، بالإضافة قرار الشركة مؤخرًا تعليق الإنتاج لتوسيع وتطوير خطوط الإنتاج، على أمل أن يعود ذلك بفوائد كبيرة على الشركة مستقلاً من خلال الحصول على تصنيف (A)، مما سيسمح للشركة باكتساب حصة سوقية أكبر، ومن ثم زيادة الإنتاج والإيرادات.

أما بالنسبة لمعايير ومؤشرات السيولة فقد أظهرت نسبة أمان والتي أشارت لتوفر السيولة للوحدة بشكل جيد نوعاً ما خلال مدة الدراسة إذ بلغ متوسط نسبة التداول (٦.٥٦ دينار).

أما النقد لدى الشركة حيث تم قياسه من خلال نسبة السيولة النقدية والتي تشمل النقد الموجود في الصندوق وكذلك النقد الموجود في المصارف في حسابات الشركة، إلا إن نسبة السيولة النقدية كانت قد أفصحت عن انخفاض كبير خلال السنوات الأربع الأخيرة من مدة الدراسة وذلك بسبب قلة الإيرادات وأعمال الصيانة والتوسع في السنة الأخيرة والتي أدت إلى سحب جزء كبير من هذه السيولة لتمويل هذه المشاريع.

في عام ٢٠١٨ نفذت الوحدة سلسلة من مشاريع التوسعة والتي أثرت بدورها على النقد والإنتاج الكلي للوحدة، ولاحظنا أنه في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ قد انخفضت إيرادات الوحدة بسبب الأزمة التي عانى منها العالم كله وباء كورونا والذي أوقف حركة الصناعة والإنتاج في جميع القطاعات وشلل شبه كامل للحياة، مما أدى إلى توقف عن الإنتاج بنسبة كبيرة، فضلاً عن الإغلاق الشامل في عام ٢٠٢١ بسبب أعمال الصيانة حسب المواصفات والمعايير التي اشترطتها وزارة الصحة لتوسيع خط الإنتاج والبناء كشرط من شروط إبرام العقود معها.



وكذلك شهد العائد على الاستثمار ارتفاع في عام ٢٠١٥ عما كان عليه في عام ٢٠١٤ إلا أنه قد انخفض بشكل كبير ومستمر خلال السنوات الأخيرة وهو ما يدل على الإشكالات والمخاطر الناجمة عنها خسائر مقابل المبالغ المستثمرة والتي بدورها تؤدي إلى التأثير على الإقبال التعاقد مع الوحدة نتيجة انخفاض مقدار الأمان وهو ما يستدعي إعادة النظر لحل الإشكالات التي تعاني منها الوحدة بالإضافة إلى ابتكار طرق جديدة للتسويق والتعاقد مع جهات القطاع الخاص بالإضافة إلى العقود المحالة من وزارة الصحة وكذلك تشديد الرقابة على الإنتاج والمخرجات لتجنب تكرار حادثة إرجاع المنتجات والتي تؤثر بدورها على إيرادات الشركة بالإضافة إلى تأثيرها الكبير على سمعة الشركة وكمية العقود التي من الممكن إن تحصل عليها.

لذلك يجب تشكيل لجنة لمتابعة وتقييم أداء العاملين بشركة المنصور بشكل دوري، فضلاً عن تعزيز عمليات التفتيش والفحص المختبرية لضمان عدم إرجاع المنتج مستقبلاً، ومن المؤمل أن تكتمل عمليات التطوير والصيانة في نهاية عام ٢٠٢٢ أو بداية عام ٢٠٢٣ ومن خلالها ستفي الشركة بمتطلبات الحصول على شهادة الجودة وهو ما سيمنحها القدرة على البحث عن أسواق جديدة والحصول على حصة سوقية جيدة.

الاستنتاجات:

١. أوضحت الدراسة وجود انخفاض في قيمة الإنتاج في معظم سنوات الدراسة (٢٠١٤-٢٠٢١)، لعدة أسباب والذي يعد من أهمها إغلاق خطوط إنتاج الحبوب والذي مثل أكثر ٦٠٪ من إنتاج الشركة، وانخفاض العقود المقدمة من وزارة الصحة.



٢. إن وزارة الصحة تقرض أسعاراً منخفضة على الشركات إذ تعتمد على تكاليف تحددها وزارة الصحة وهي غير قابلة للتفاوض وإن هذه الأسعار عادة ما تكون منخفضة مما يجعل الشركات تقبل بالربح البسيط للاستمرار بالعمل.
٣. اعتماد شركة المنصور على تسجيل الإيرادات بمجرد توقيع العقد وبدء الإنتاج، وليس عند اكتمال عملية البيع والتسليم، أدى إلى مشاكل كبيرة عند إلغاء بعض العقود، وإرجاع كميات كبيرة من المنتجات.
٤. إن اهتمام الشركة بعملية البحث والتطوير هي نقطة تحسب لها، إذ تم تخصيص مبالغ للاستشارات والبحوث وإن كانت بالمجمل تعد ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها.
٥. يعتبر تطوير وتوسيع خطوط إنتاج الشركة عام ٢٠٢١ خطوة مهمة وجيدة للحصول على شهادات الجودة وتطوير المنتجات.
٦. تعتمد الشركة بشكل شبه كامل على العقود التي تحال إليها من وزارة الصحة، مما قلل من إنتاجها وإيراداتها بسبب عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه العقود.
٧. تراجع أداء الشركة خلال السنوات محل الدراسة والذي يرجع لأسباب منها تأثير الأوضاع الأمنية والصحية.
٨. عدم وجود دعم من الدولة لمشروعات الصناعة الدوائية خاصة وللصناعة ككل، إذ أن المنافسة من الخارج شديدة أو بالأحرى مستحيلة التنافس مع المستوردين وبالتالي تتسبب في خسائر، بالإضافة إلى تقليل نسبة الإعفاءات الضريبية الممنوحة من قبل الدولة ورفع نسبة الضريبة مما يؤثر بدوره على الأرباح ويثقل كاهل الوحدات الإنتاجية.



٩. تواجه عملية صناعة الأدوية العراقية تحديات كثيرة إذ تشهد منافسة من المنتجات الأجنبية غير الخاضعة للرقابة والنتيجة عن عدم التخطيط، بالإضافة إلى التحديات المالية وضعف الدعم الحكومي.

١٠. أدى عدم تخصيص التمويل الكافي لشراء الأدوية إلى عدم إحالة العقود إلى شركات تصنيع الأدوية في السنوات الأخيرة مما أثر بدوره على خطط الإنتاج لدى الشركات.

التوصيات:

١. شراء أرض المشروع، كونها تابعة لبلدية أبي غريب ، للتخلص عن إيجار الأرض السنوي والذي يتراوح بنحو (٧٠ - ٩٠) مليون دينار سنوياً.
٢. المتابعة مع وزارة الصحة بشأن إعادة فتح خط إنتاج الحبوب الذي يعتبر أساساً مهماً لإنتاج الشركة، ومعالجة القضايا والعوامل السلبية التي أدت إلى إغلاقها.
٣. الاهتمام والتأكيد على تحسين كفاءة العاملين من خلال التدريب والتأهيل المستمر لمواكبة التطور والتحديث لآليات العمل.
٤. إنشاء وحدة أو لجنة مخصصة لمتابعة أداء الموظفين والتأكيد على أن الشركة تقوم بإجراء فحوصات واسعة النطاق ودقيقة لعينات المنتجات للوقوف على مدى صلاحيتها والالتزام بتعليمات وزارة الصحة لتلافي أي مشاكل مستقبلية.
٥. إيلاء المزيد من الاهتمام للبحث والتطوير واستثمار المزيد من الأموال لتطوير المنتجات وأساليب التسويق، للحصول على المزيد من العقود وبالتالي الحصول على حصة أكبر في السوق.
٦. التأكيد على ضرورة المتابعة وتقييم الأداء لتحديد الانحرافات والمشكلات التي تواجهها الشركة في تنفيذ الأهداف المحددة.



٧. الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الصناعة الدوائية، من خلال الاستعانة بالشركات ذات الخبرة لتطوير صناعة الأدوية في العراق.
٨. تخفيض الضريبة والرسوم على المواد المستخدمة في صناعة الأدوية، فضلاً عن الآلات والمعدات الأخرى.
٩. محاولة إيجاد أسواق أخرى لمنتجات الشركة وعدم الاعتماد بشكل كامل على العقود التي تحيلها وزارة الصحة.
١٠. تسجيل الإيرادات عند تحقيقها فعلياً لتجنب المشاكل الحاصلة خلال السنوات السابقة.

الهوامش:

١ محمد وليد العمري ونهيل إسماعيل سقف الحيط، (تقييم الأداء الاقتصادي لمنشآت صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مج ٣، العدد ٢، ٢٠١٦، ص ١٢٠.
ينظر أيضاً:

Yot amomkitvikai, (Technical efficiency performance of thai listed manufacturing enterprises), University of Wollongong, 2011.

- ٢ عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي)، مصدر سابق، ص ١٥.
- ٣ بشاير غنام الديكان، (الرقابة على تقرير كفاية أداء الموظف العام: دراسة مقارنة (الكويت ومصر))، مجلة روح القانون، العدد ٩٠، ٢٠٢٠، ص ٤٠٩.
- ٤ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، (اقتصاديات الإنتاج الصناعي)، دار الحدياء، كلية الحدياء الجامعة، الموصل، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٣٧٦.

٥ Micheal R.Baye, Managerial Economics and Business Strategy, 2nd ed, Irwin, USA, 1997, P.260.



- ٦ عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي)، مصدر سابق، ص ٢٢.
ينظر أيضاً:
- ضرغام محمد علي منصور وخضير عباس الوائلي، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمزارع خيرات أبي الفضل العباس(ع) للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧))، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٨، العدد ٣٢، ٢٠١٩، ص ٢٣٣.
- وكذلك ينظر: عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) : دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣٢، العدد ٩٩، ٢٠١٠، ص ٤.
- ٧ مجيد عبد جعفر الكرخي، (مدخل إلى تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٣.
- ٨ محمد دياب وآخرون، (أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية)، مصدر سابق، ص ٣٣.
- ٩ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم واحمد رجب، تقييم كفاءة الأداء الصناعي لمصنع المكلا لتعليب الأسماك: دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠١)، مجلة تنمية الرافدين/ المجلد ٢٥، العدد ٧٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ١٧٩-١٩٨.
- ١٠ ضرغام محمد علي منصور وخضير عباس الوائلي، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمزارع خيرات أبي الفضل العباس(ع) للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧))، مصدر سابق، ص ٢٣٥.
- ١١ عبد العزيز مصطفى عبد الكريم واحمد رجب، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.
- ١٢ محمد كاظم مطر الموسوي، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة الولاء لطحن الحبوب للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧))، رسالة دبلوم عالي مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص ٩-١٠.
ينظر أيضاً:
- عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) : دراسة تحليلية مقارنة)، مصدر سابق، ص ٥.



- ١٣ عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي)، مصدر سابق، ص ٢٨-٣١.
 - ١٤ احمد عبد الله سلمان الوائلي، (اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي: دراسة تطبيق في شركات صناعة الأصباغ الحديثة - قطاع مختلط)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٦.
 - ١٥ عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي في الإطار المفاهيمي والتطبيقي)، مصدر سابق، ص ٤٩.
 - ١٦ محمد دياب وآخرون، (أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية)، مصدر سابق، ص ٥٤.
 - ١٧ عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي في الإطار المفاهيمي والتطبيقي)، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٤٨.
 - ١٨ هيئة السوق المالية، (النسب المالية)، السعودية،
<https://cma.org.sa/Awareness/Pages/financialRatios.aspx>
 - ١٩ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، ٢٠٠٧، ص ٩٦.
 - ٢٠ أمين السيد احمد لطفي، (التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٠.
 - ٢١ شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١)
 - ٢٢ شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١).
- المراجع:**
- المراجع العربية:
- أولاً: الكتب
١. أمين السيد احمد لطفي، (التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦ م.



٢. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، (اقتصاديات الإنتاج الصناعي)، دار الحدياء، كلية الحدياء الجامعة، الموصل، ط١، ٢٠٠٦ م.
 ٣. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، (التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، ٢٠٠٧ م.
 ٤. عمر علي كامل الدوري، (تقييم الأداء المصرفي: الإطار المفاهيمي والتنظيمي)، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ط١، ٢٠١٣ م.
 ٥. مجيد عبد جعفر الكرخي، (مدخل إلى تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١ م.
 ٦. محمد دياب، وآخرون، (أساسيات تقييم كفاءة أداء المؤسسات الفندقية)، دار الأيام، عمان - الأردن، ط١، ٢٠١٥ م.
- ثانياً: الدوريات
١. بشاير غنام الديكان، الرقابة على تقرير كفاية أداء الموظف العام: دراسة مقارنة (الكويت ومصر)، مجلة روح القانون، العدد ٩٠، ٢٠٢٠ م.
 ٢. ضرغام محمد علي منصور وخضير عباس الوائلي، (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لمزارع خيرات أبي الفضل العباس(ع) للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧))، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٨، العدد ٣٢، ٢٠١٩ م.
 ٣. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم واحمد رجب، تقييم كفاءة الأداء الصناعي لمصنع المكلا لتعليب الأسماك: دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠١)، مجلة تنمية الرافيدين/ المجد ٢٥، العدد ٧٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٣ م.
 ٤. محمد وليد العمري ونهيل إسماعيل سقف الحيط، (تقييم الأداء الاقتصادي لمنشآت صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مج ٣، العدد ٢، ٢٠١٦ م.
- ثالثاً: الرسائل الجامعية:
١. احمد عبد الله سلمان الوائلي، (اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي: دراسة تطبيق في شركات صناعة الأصباغ الحديثة - قطاع مختلط)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.



٢. عبد الغفور حسن كنعان المعماري وحافظ جاسم عرب المولى, (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) : دراسة تحليلية مقارنة), مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل, كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد ٣٢, العدد ٩٩, ٢٠١٠ م.

٣. محمد كاظم مطر الموسوي, (تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لشركة الولاء لطحن الحبوب للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧)), رسالة دبلوم عالي مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء, ٢٠١٩ م.
 رابعاً: الدراسات والتقارير:

١. شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، بيانات وتقارير الحسابات الختامية للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢١).

خامساً: المواقع الالكترونية:

١. هيئة السوق المالية، (النسب المالية)، السعودية.

المراجع الأجنبية:

1. Yot Amomkitvikai, (Technical efficiency performance of Thai listed manufacturing enterprises), University of Wollongong, 2011.
2. Michael R.Baye, Managerial Economics and Business Strategy, 2nd ed, Irwin, USA, 1997.



